

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة التوقعات الزراعية 2025-2034

الرسائل الأساسية

1. تشير التوقعات إلى أن زيادة الدخل لاسيما لدى الاقتصادات متوسطة الدخل من شأنه أن يرفع الاستهلاك اليومي للفرد من الأسعار الحرارية من خلال تناول اللحوم ومشتقات الحليب والأسماك وغيرها من المنتجات الحيوانية بنسبة تصل حتى ستة في المائة على مدى العقد القادم. لكن بالمقابل سيبقى الاستهلاك اليومي من هذه الأغذية الغنية بالمغذيات لدى البلدان منخفضة الدخل عند مستويات متدنية، حيث يقتصر على 143 سعرة حرارية بحلول 2034، وهي قيمة أدنى بأشواط من 300 سعرة حرارية لسلة النظام الغذائي الصحي المعتمدة من قبل منظمة الأغذية والزراعة.
2. من المرتقب أن يسجل الإنتاج الزراعي والسمكي زيادة على المستوى العالمي بنسبة تصل إلى 14 في المائة على مدى العقد القادم، حيث تأتي هذه الزيادة في المقام الأول على خلفية تحسن الإنتاجية لاسيما لدى البلدان متوسطة الدخل. بيد أن هذه الزيادة في الإنتاج، إذا ما اجتمعت مع التغيرات الهيكلية المتواصلة التي يشهدها هذا القطاع، تبقى مرتبطة بزيادة عدد رؤوس قطعان الماشية واتساع المساحات المخصصة للمحاصيل. صحيح أن حجم الانبعاثات يشهد تراجعاً جراء تحسن الإنتاجية، إلا أن الزيادة المذكورة في الإنتاج ترفع من نسبة الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة الزراعية بنسبة ستة في المائة.
3. يقدم تحليل هذا السيناريو خيارات مقترحة لخفض معدلات نقص التغذية والحد من الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة بفعل الأنشطة الزراعية بنسبة سبعة في المائة عن المستويات الراهنة بحلول 2034. أما تحقيق هذه النتائج المزدوجة فيستدعي زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة 15 في المائة بالتكامل مع اعتمادٍ واسع النطاق للتكنولوجيات التي تحد من الانبعاثات، وذلك على التوازي مع الوصول إلى كمية من الإنتاج تكفي للقضاء على نقص التغذية على المستوى العالمي.
4. نظرًا لتنامي الطلب على الأغذية والأعلاف وبعُد المسافة التي تفصل مواقع الإنتاج عن مناطق الاستهلاك، تشير التوقعات إلى أن نسبة 22 في المائة من الأسعار الحرارية ككل ستكون عابرة للحدود الدولية على مدى السنوات العشر القادمة. وهنا يظهر الدور الحاسم للتعاون متعدد الأطراف واعتماد نظم تجارية زراعية محكومة بقوانين محددة تضمن انتقال المنتجات الزراعية والسمكية بكفاءة عبر هذه الحدود. فأطر العمل هذه لا ترفع من مستوى الأمن الغذائي فحسب، بل تحسن الاستدامة وتنهض بالقدرة على التأقلم للتصدي للاضطرابات المحتملة التي قد تعصف بالإمداد.
5. من المتوقع أن تشهد الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية تراجعًا على المدى المتوسط وذلك مع تزايد إنتاجية القطاع الزراعي ككل، ما يتسبب في ضغوطات على المزارعين كأفراد، وعلى رأسهم أصحاب الحيازات الصغيرة عند أسفل سلم الإنتاجية ويمنعهم من المضي في رفع إنتاجيتهم. لا شك أن استمرار التحسينات على مستوى الكفاءة واعتماد تكنولوجيات مبتكرة مع تحسين إمكانية الوصول إلى المستلزمات وتلقي المعرفة والدخول إلى الأسواق واتباع ممارسات فعالة لإدارة مخاطر الأعمال التجارية تشكل عوامل جوهرية لصون الدخل المجني من المزرعة والحفاظ على سبل العيش.

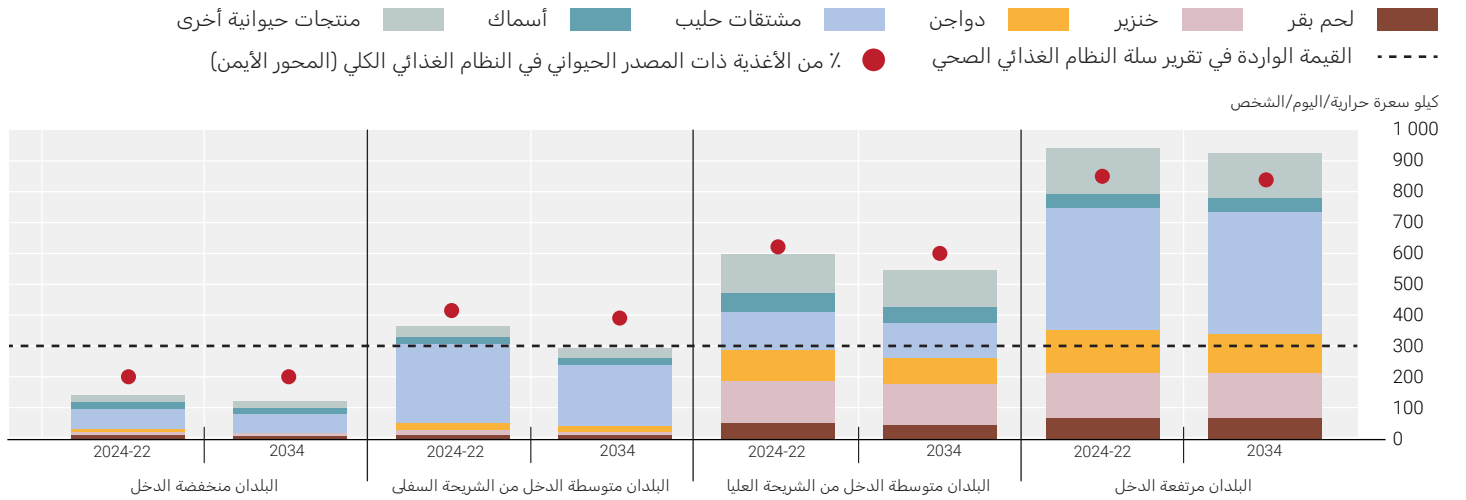
موجز تنفيذي

يعرض تقرير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة 2024-2034 تقييماً شاملاً لآفاق أسواق السلع الزراعية والسمكية خلال فترة عشر سنوات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويُعدّ هذا التقرير - الذي يشترك في إعداده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع البلدان الأعضاء ومنظمات دولية معنية بالسلع - مرجعاً بعيد النظر يدعم رسم السياسات القائمة على الدليل. ويتحرى الإصدار 21 من هذا التقرير أفق الزراعة العالمية والتطورات في هذا الميدان مع التحديات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تواجه هذا القطاع.

تشير التقديرات أن إجمالي استهلاك السلع الزراعية والسمكية سيشهد نموًا بنسبة 13 في المائة عن المستويات الراهنة بحلول عام 2034 وفقًا للأسعار الثابتة. ولعل قرابة كل هذه الزيادة المرتقبة ستكون من نصيب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وذلك على خلفية زيادة عدد السكان في هذه البلدان وتحسن وضعهم المادي. صحيح أن نصف نمو الاستهلاك الذي تشهده البلدان متوسطة الدخل يُعزى إلى زيادة استهلاك الفرد، إلا أن ثلاثة أرباع هذا النمو في الاستهلاك لدى البلدان منخفضة الدخل يرجع إلى النمو السكاني.

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى التحضر وزيادة الدخل المتاح للإنفاق، لاسيما في البلدان متوسطة الدخل، إلى تحولات في أنماط النظم الغذائية بحيث تصبح أكثر تنوعًا ومعتمدة على أغذية غنية بالمغذيات تشمل منتجات حيوانية وسمكية. ويشير تقرير التوقعات الزراعية إلى أن حصة إجمالي السعرات الحرارية في النظم الغذائية التي تسهم بها المنتجات الحيوانية والسمكية تتجه إلى الزيادة بنسبة ستة في المائة على المستوى العالمي خلال 2034. أضف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة النمو في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى 25 في المائة يرفع الاستهلاك اليومي للفرد من الأغذية الغنية بالمغذيات في هذه المناطق إلى 364 كيلو سعرة حرارية، وهذه القيمة تتجاوز 300 كيلو سعرة حرارية التي وردت في سلة النظام الغذائي الصحي التي تعتمد عليها منظمة الأغذية والزراعة لحساب التكلفة والقدرة على تحمل تكاليف النظام الغذائي الصحي. إلا أن المؤشرات بصورة عامة لا تعكس فعليًا استمرار انعدام المساواة في توزيع الأغذية داخل البلدان وبينها. فرغم التقدم الملحوظ الذي شهده هذا الميدان، لاتزال التحديات تواجه الكثير من الأفراد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على مستوى الحصول على تغذية كافية، الأمر الذي يجازف بالإيفاء بهدف التنمية المستدامة والغاية بتحسين التغذية على المستوى العالمي بحلول 2030. أما في البلدان ذات الدخل المنخفض فيبقى الوضع أقسى، حيث تشير التوقعات إلى أن معدل الاستهلاك اليومي للفرد من الأغذية الحيوانية الغنية بالمغذيات سيبقى عند 145 كيلو سعرة حرارية، أي أقل من نصف السعرات الحرارية المحددة في سلة النظام الغذائي الصحي. لا شك أن هذه الفجوة الغذائية المستمرة تبرز الحواجز الهيكلية المهمة، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الأغذية الغنية بالبروتينات بأسعار ميسورة (انظر الشكل 1).

الشكل 1. الأغذية المستمدة من مصادر حيوانية في إجمالي استهلاك الأغذية



ملاحظة: تعتمد التقديرات على سلسلة زمنية تاريخية مستمدة من قاعدة بيانات ميزانيات الأغذية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمنظمة الأغذية والزراعة التي تم توسيعها باستخدام قاعدة بيانات تقرير التوقعات الزراعية. تشمل شريحة «منتجات حيوانية أخرى» لحوم الأغنام والبيض وغيرها من المنتجات الأخرى التي لم تتم تغطيتها في تقرير التوقعات الزراعية، حيث تم استقرارها بناءً على الاتجاهات.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (2025)، تقرير «التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة»، إحصائيات زراعية خاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة بيانات)، <http://data-explorer.oecd.org/s/1hc>

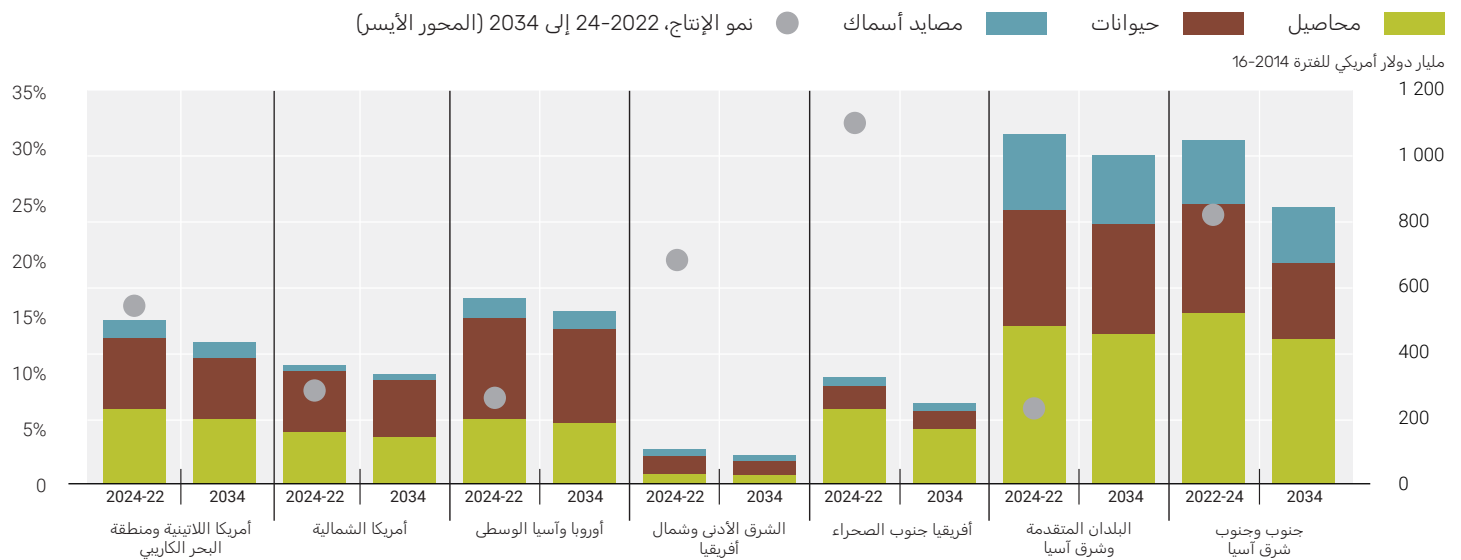
للإيفاء بالطلب المتنامي، قد يشهد الإنتاج الزراعي والسمكي العالمي زيادة بنسبة 14 في المائة وفق الأسعار الثابتة قياسًا بالعقد الفائت، حيث تشير التوقعات إلى أن البلدان متوسطة الدخل قد تأتي في الطليعة وراء هذه الزيادة في الإنتاج الزراعي العالمي. وما هذه التحولات الهيكلية في الإنتاج سوى حصيلة توليفة من الاعتماد التدريجي لتكنولوجيات مبتكرة ومتطورة، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال واستخدام الأسمدة والأعلاف وغيرها من المستلزمات بكثافة أكبر لدى البلدان متوسطة الدخل. أما نمو الإنتاج الزراعي فيعتمد في المقام الأول على المكاسب في الإنتاجية، ناهيك عن اتساع المساحة المخصصة للمحاصيل وزيادة عدد رؤوس قطعان الحيوانات لاسيما في أفريقيا وجنوب آسيا، التي تسودها محدودية في إمكانية الحصول على التكنولوجيات الزراعية الحديثة (انظر الشكل 2).

ونظرًا لأن تحسن الإنتاجية المزوم لا يعاوض كليًا النمو المرتقب في الإنتاج ضمن قطاعي الحيوانات والمحاصيل، فهذا يعني زيادة متوقعة في الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة الزراعية بنسبة ستة في المائة بحلول 2034. فالعلاقة ما بين النمو الزراعي والانبعاثات مستمرة في التطور اعتمادًا على أساليب الإنتاج بكفاءة أكبر وتغير أنماط استخدام الأراضي واستخدام المستلزمات. ومع التحسينات المرتقبة على مستوى الإنتاجية، قد تشهد كثافة انبعاثات الكربون الناجمة عن الإنتاج الزراعي تراجعًا في عموم المناطق على مدى العقد القادم (انظر الشكل 3).

يشير تحليل السيناريو تم إجراؤه في تقرير التوقعات الزراعية إلى إمكانية القضاء على نقص التغذية وكذلك خفض الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة الزراعية بحلول 2034 بنسبة سبعة في المائة عن المستويات الراهنة. لا شك أن تحقيق هذه النتائج مرتبط في ذات الآونة بزيادة الإنتاج الغذائي بنسبة 10 في المائة وتحسين الإنتاجية الزراعية بنسبة 15 في المائة، حيث يبقى رهن توسيع اعتماد التكنولوجيات المتاحة اليوم والتي تسهم في خفض الانبعاثات. وهناك بعض المسارات التي من شأنها دعم خفض الانبعاثات، منها اعتماد الأساليب الزراعية المبتكرة من قبيل الزراعة الدقيقة والإدارة المحسنة للمغذيات والمياه وتحسين الأعلاف في نظم الحيوانات واتباع ممارسات منخفضة التكلفة وقابلة للتطبيق على نطاق أوسع، منها على سبيل المثال اتباع الدورات الزراعية والزراعة البينية وإدارة العناصر الغذائية القائمة على السماد العضوي «الكومبوست». أما وتيرة ومدى تنفيذ التكنولوجيات وتطور البنى التحتية ونقل المعرفة فتبقى العوامل المؤثر في كيفية جني هذه النتائج على أرض الواقع.

يُبرز تقرير التوقعات الزراعية الزيادة التي قد تشهدها التدفقات التجارية ما بين المناطق المصدرة الصرفة والمناطق المستوردة الصرفة بفعل اتساع المسافة الجغرافية التي تفصل ما بين مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق استهلاكه، وذلك تبعًا لتفاوت المنافع النسبية والطاقة الإنتاجية، ناهيك عن التطورات التي يشهدها الطلب على الغذاء والأعلاف. وعليه، لا سبيل لتخلي قطاع إنتاج الأغذية الزراعية العالمي عن التجارة الدولية. فيحلول عام 2034، قد تصل نسبة السعرات الحرارية التي يتم استهلاكها عالميًا والتي يتم تداولها تجاريًا عبر الحدود إلى 22 في المائة. ويجدر بالذكر أن هذه النسبة سجلت قبل عشرين عامًا في المائة، إلا أنها استقرت عند قرابة 22 في المائة على مدى السنوات العشر الأخيرة. أما التعاون متعدد الأطراف والتجارة الزراعية المحكومة بالقوانين فيشكلان جانبيين أساسيين لتسهيل التدفقات التجارية وتحقيق التوازن بين العجز والفائض لدى البلدان، ناهيك عن إسهامهما في تحقيق استقرار الأسعار وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز التغذية وتحقيق الاستدامة البيئية.

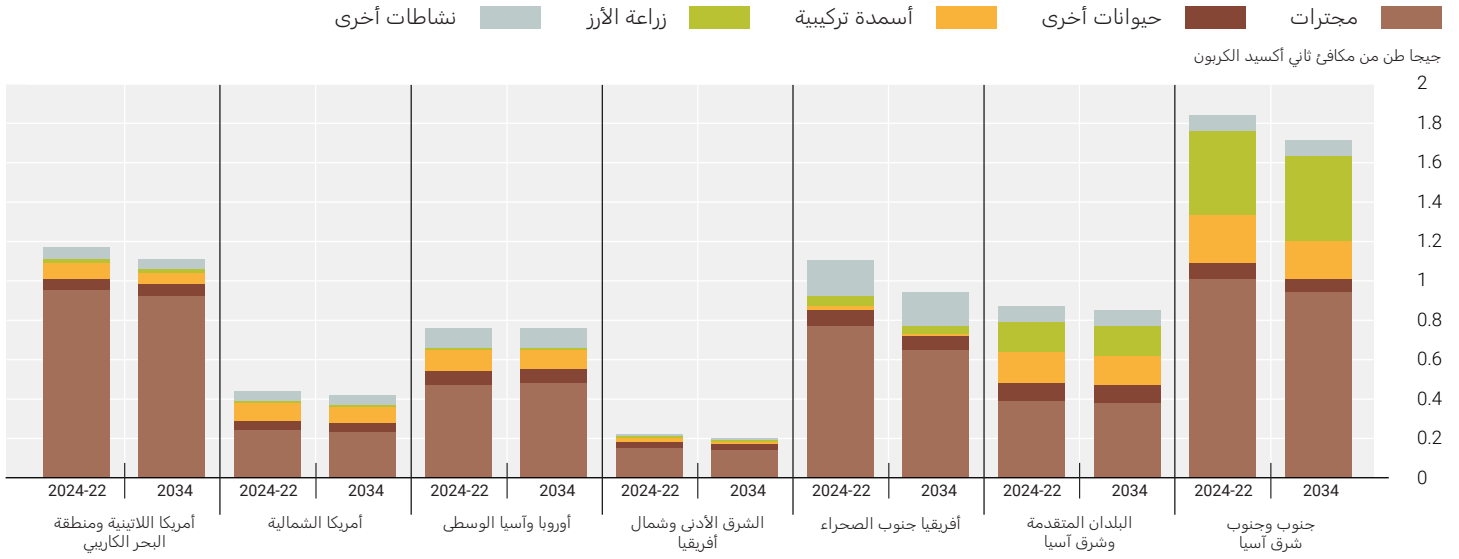
الشكل 2. اتجاهات الإنتاج الزراعي العالمي



ملاحظة: تقاس القيم بسعر دولار ثابت للفترة 2014-16.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (2025)، تقرير «التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة»، إحصائيات زراعية خاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة بيانات)، <http://data-explorer.oecd.org/s/1hc>

الشكل 3. الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة جراء إنتاج المحاصيل والحيوانات وفق النشاط



ملاحظة: تعتمد التقديرات على سلسلة زمنية تاريخية مستمدة من قاعدة البيانات الخاصة بتغير المناخ في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمنظمة الأغذية والزراعة: قواعد بيانات انبعاثات نظم الأغذية الزراعية التي تم توسيعها من خلال قاعدة بيانات تقرير التوقعات الزراعية. يحسب مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون باستخدام احتمال احتراق الأرض الناجم عن كل غاز كما ورد في التقرير السادس لتقييم تغير المناخ الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. تم الإبقاء على أنماط الانبعاثات التي لا ترتبط بأي متغير في تقرير التوقعات الزراعية (زراعة التربة العضوية وحرق السفانا) عند آخر قيم ثابتة متاحة. أما فئة «أنشطة أخرى» فتشمل انبعاثات مباشرة لغازات الدفيئة جراء حرق بقايا المحاصيل وحرق السفانا وبقايا المحاصيل وزراعة التربة العضوية.

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بالانبعاثات والزراعة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمنظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org/faostat/en/#data/GT>. تم الدخول إليها في ديسمبر/كانون الأول 2024؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (2025)، «التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة»، إحصائيات زراعية خاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة بيانات)، <http://data-explorer.oecd.org/s/1hc>.

تشير التوقعات متوسطة الأجل إلى تراجع طفيف في المعدل السنوي لأسعار السلع الزراعية الحقيقية، ما يعكس التحسن المستمر في معدل الإنتاجية الذي يخفف بدوره تكاليف الإنتاج. وفي هذا السياق، يواجه المزارعون، وعلى رأسهم أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يشكلون الشريحة الأسرع تأثيرًا بصدمات السوق ويمتلكون قدرات محدودة لاعتماد التكنولوجيات المبتكرة، ضغوطات متنامية لتحسين إنتاجيتهم الفردية. أما مجموعة العوامل من قبيل التحسينات المتواصلة في الكفاءة الزراعية واعتماد تكنولوجيات مبتكرة وتحسن الوصول إلى المستلزمات والأسواق واكتساب المعرفة، وكذلك تطبيق إدارة مخاطر الأعمال التجارية على نحو فعال بما يتلاءم مع الواقع المحلي فتعتبر عوامل جوهرية لضمان الحفاظ على دخل المزرعة وسبل العيش. ويبقى سياق الأسعار الفعلية يعكس التقلبات المرتبطة بالتأثيرات الناجمة عن صدمات الطقس واضطرابات سلسلة الإمداد والتوترات الجيوسياسية.

تعتمد التوقعات الأساسية التي تُعرض في هذا الإصدار من تقرير التوقعات الزراعية على توافر بيانات تاريخية وافتراسات مستخلصة من تلك البيانات تتعلق بالتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية والسياسية والثقافية والمناخية والتكنولوجية على مدى العقد القادم، حيث تبقى جميعها مرهونة بحالة من الضبابية وعدم اليقين. وعليه، لم تُدرج في هذا التقرير التأثيرات المحتملة الناجمة عن التطورات الأخيرة، ومنها التحولات التي تشهدها السياسات التجارية وزيادة الحالة الضبابية التي تكتنف الوضع الاقتصادي. وإذا ما استمرت هذه الحالات الضبابية أو اشتدت كثافة، فقد يطال تأثيرها الأسواق الزراعية العالمية على المدى المتوسط من خلال قنوات الاقتصاد الشامل كالتضخم وأسعار الصرف واتجاهات النمو العالمي.

لأي استفسارات أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

Stephan Hubertus Gay
TAD.Contact@oecd.org

مديرية التجارة والزراعة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
باريس، فرنسا

أو زيارة موقعنا الإلكتروني:
www.agri-outlook.org

Holger Matthey
EST-Projections@fao.org

شعبة الأسواق والتجارة
مسار التنمية الاقتصادية الإجتماعية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، إيطاليا

أو زيارة موقعنا الإلكتروني:
www.fao.org/markets-and-trade

